

كلمة معالي السيد عبد الله علي عبد الله اليحيا

وزير خارجية دولة الكويت

أمام

المؤتمر الدولي رفيع المستوى من أجل التسوية السلمية للقضية
الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين.

28-30 يونيو 2025

نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني في مستهل كلمتي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية على تنظيم هذا الاجتماع المهم، كما أشكر رئاسة الجمعية العامة ومعالي الأمين العام على ما بذلوه من جهود كبيرة لضمان حسن التنظيم والإعداد.

نجتمع اليوم تحت وطأة ظروف استثنائية ومأساوية تمر بها الأراضي الفلسطينية، وتحديداً قطاع غزة، الذي يتعرض لعدوان عسكري إسرائيلي غير مسبوق، خلف عشرات الآلاف من الشهداء، غالبيتهم من النساء والأطفال، ودماراً واسعاً طال البنية التحتية، والمستشفيات، والمدارس، ومرافق المياه والكهرباء، وحتى الملاجئ.

إن الحصار الجائر المفروض على غزة، وقطع الغذاء والدواء والكهرباء والمياه، نتج عنه كارثة إنسانية تهدد حياة أكثر من مليوني إنسان، معظمهم من المدنيين الأبرياء، وقد تجاوزت هذه الأوضاع حدود المأساة لتتحول إلى تحدٍ صريح للضمير الإنساني والقانون الدولي.

إن استمرار التماذي العسكري، وتجاهل المبادئ الإنسانية والقانونية، يُعد ترخيّاً من المجتمع الدولي عن أداء مسؤولياته، ويشجع على الإفلات من العقاب. ومن هنا، تبرز الحاجة الماسة إلى تحرك دولي فوري وفعال.

وانطلاقاً من ثوابت دولة الكويت التاريخية والراسخة، نود التأكيد على المواقف التالية:

أولاً: الاعتراف الكامل بدولة فلسطين ضمن حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ونرحب في هذا السياق بالخطوات المتخذة مؤخراً من عدة دول، وندعو الدول التي لم تعترف بعد إلى اتخاذ الخطوة ذاتها، باعتبار ذلك أساساً لتحقيق العدالة والسلام.

ثانياً: الوقف الفوري والشامل للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف استهداف المدنيين والبنية التحتية، وضمان عدم تكرار مثل هذه الأفعال الإجرامية.

ثالثاً: فتح جميع المعابر بشكل دائم وغير مشروط بما يضمن تدفق المساعدات الإنسانية والطبية، وتمكين عمليات الإغاثة من الوصول إلى مستحقيها دون صعوبات.

رابعاً: رفض كافة أشكال التهجير القسري التي تستهدف تغيير الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية، ونؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفق القرار الأممي رقم 194.

خامساً: دعم الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها الوطنية، وتوسيع سلطتها على كامل الأراضي الفلسطينية، باعتبار ذلك خطوة أساسية لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

سادساً: ضمان حماية المدنيين ووقف الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبي الجرائم أمام محكمة العدل الدولية، وتفعيل آليات العدالة الدولية لضمان عدم الإفلات من العقاب.

سابعاً: دعم كافة الجهود السياسية والدبلوماسية لإحياء عملية السلام وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لعام 2002، ورفض كافة السياسات التي تأخر تحقيق حل الدولتين.

السيدات والسادة،

تؤمن دولة الكويت بأن السلام العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل كافة حقوقه المشروعة. إن الصمت على الجرائم المرتكبة في غزة، والتي تشمل ممارسات بلغت حدًا، يُعد تواطؤً مع الجلاد ضد الضحية.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي أن يضع حدًا لهذه المأساة المتكررة، ويتحرك لحماية الأبرياء، ووقف العدوان، وإنهاء الحصار وإلزام الاحتلال الإسرائيلي باحترام القانون الدولي الإنساني.

إننا أمام مشهد إنساني مفرح، لا يقبله ضمير حي، حيث يُقتل الأبرياء على أبواب المستشفيات، وتُجفف الملاجئ، وتُحرم غزة من الماء والغذاء والدواء. فهل من مغيث؟ وهل من نصير لأهل غزة؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.